غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

# التجارة تحت المجهر

## التبادل التجاري بين البحرين واليابان

مايو 2023

## المقدمة

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البحرين واليابان منذ 51 عامًا في مايو 1972. إلا أن العلاقات التجارية بين البلدين تعود لعام 1934 عندما تم إرسال أول شحنة نفط إلى مدينة يوكوهاما في اليابان. ومنذ أن حصلت البحرين على استقلالها أصبحت دولة مضيفة مرحبة للشركات والمشاريع اليابانية. وفي عام 1971، أصبحت اليابان أحد أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دولة البحرين. افتتحت الحكومة اليابانية سفاراتها في مدينة المنامة في البحرين في عام 1988 وتم افتتاح سفارة البحرين في اليابان عام 2005. وعلى مدى سنوات أنجزت البحرين واليابان مشروعات مشتركة في البتروكيمياويات والألومنيوم والغاز والاتصال عن بُعد والتعليم. تُبذل الجهود باستمرار من كل من البحرين واليابان لتعزيز وتوطيد التعاون بهدف تحقيق المصالح المشتركة وتقوية العلاقات طويلة الأمد بين البلدين، بالإضافة إلى تنظيم زيارات الوفود الرسمية بشكل دوري بين البلدين.

قامت كل من البحرين واليابان بتوقيع اتفاقيتين لتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين؛ اتفاقية الخدمات الجوية واتفاقية التعاون الثقافي والتبادل الأكاديمي بين جامعة البحرين وجامعة واسيدا في اليابان. ووقعت الدولتان أيضًا مذكرات تفاهم ذات صلة بالرعاية الصحية، والنفط والغاز والتعليم وغيرها من المجالات. تراجع حجم التجارة بين البحرين واليابان بنسبة 19% بين عامي 2018 و2022، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 669 مليون دولار بنهاية 2022. الا ان صادرات البحرين إلى اليابان زادت بنسبة 431% خلال هذه الفترة، حيث بلغت صادرات البحرين إلى اليابان حوالي 30 مليون دولار في 2018 ووصلت الى 158 مليون دولار في 2022. وعلاوة على ذلك، تعتبر اليابان ثامن أكبر شريك استيراد للبحرين والشريك الحادي والعشرين في التصدير. مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالية المزيد من الاستثمارات والتعاون بين البلدين في عدد من القطاعات الواعدة كعلم الأحياء والبيئة والطاقة والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصادر: Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Information and e-Government Authority, Embassy of the Kingdom of Bahrain in Japan

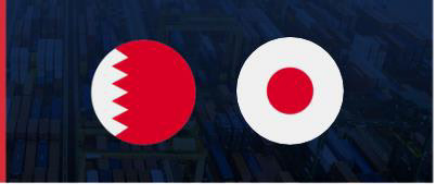

## مقارنة اقتصادية بين البحرين واليابان

| | اليابان | البحرين |
|---|---|---|
| **معلومات عامة** | | |
| السكان | 125.7 مليون | 1.5 مليون |
| المساحة (كيلو متر مربع) | 377.973 | 786.5 |
| سعر صرف العملات (1 دولار أمريكي) | 133.8 ين ياباني | 0.38 دينار بحريني |
| **الناتج المحلي والأسعار** | (نسبة التغيير السنوي / دولار أمريكي) | |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2022) | %1.75 | %3.37 |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2022) | 34,358 دولار أمريكي | 28,692 دولار أمريكي |
| **الحكومة** | (المساهمة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) | |
| الإنفاق الحكومي (2022) | %43.4 | %29.0 |
| الدين العام (2022) | %263.9 | %119.5 |
| **التجارة** | | |
| شركاء التصدير الرئيسيين (2022) | الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية | المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة |
| شركاء الاستيراد الرئيسيين (2022) | الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا | الصين والبرازيل وأستراليا |
| **المؤشرات الاقتصادية الأخرى** | | |
| التضخم (2022) | %2.5 | %3.6 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر (2021) | 24.7 مليار دولار أمريكي | 1.77 مليار دولار أمريكي |
| **التصنيفات الدولية** | | |
| وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (2022) | A+ | B+ |
| مؤشر الحرية الاقتصادية (2023) | 31 | 68 |
| مؤشر التنمية البشرية (2021) | 19 | 35 |

المصادر: Heritage, S&P Ratings, IMF, UNDP Human Development Reports, Information and e-Government Authority, UNCTAD, OEC, World Bank, Statistics Bureau of Japan

## اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي ترتكز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة قد أعلنت عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 % في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصادر: International Trade Administration, Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB

## الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 2.98% في عام 2023.

| المؤشرات الرئيسية | 2019 | 2020 | ت 2021 | ت 2022 | ت 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي) | 39 | 35 | 39 | 44 | 45 |
| الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي) | 2.17 | 4.94- | 2.23 | 3.37 | 2.98 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي) | 26,051 | 23,586 | 26,136 | 28,692 | 29,076 |

ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, October 2022

## الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يُعتبر قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 18.57%، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 16.48% ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.90%.

**الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع للربع الرابع من العام 2022**

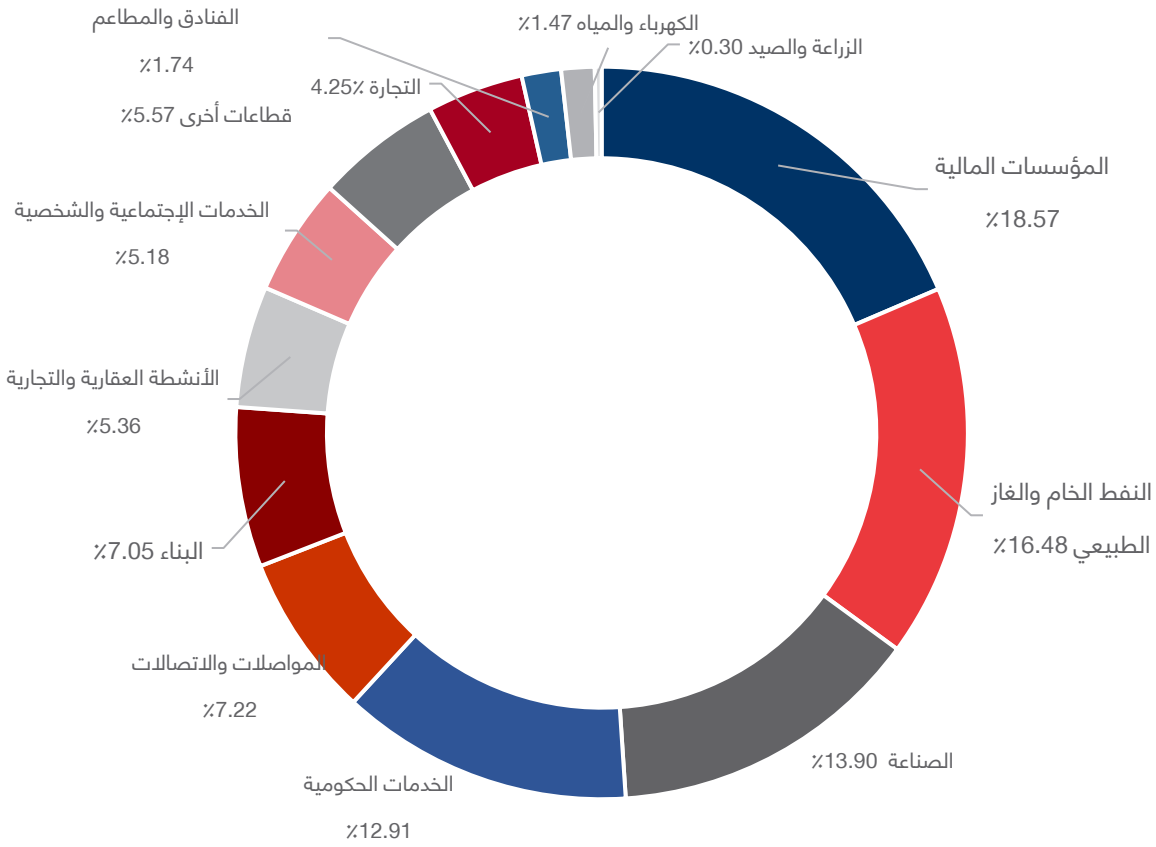


المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

## الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع المالية والتأمين على أعلى حصة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الرابع من عام 2022 بما يصل إلى 22,241 مليون دولار أمريكي، والذي يشكل 63% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين. يليه قطاع الصناعة بحوالي 5,646 مليون دولار، أي 16 %من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بالإضافة إلى ذلك، اتجهت 5% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بما يعادل 1.915 مليون دولار.

| القطاع | الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع **الرابع** من عام 2022 (مليون دولار أمريكي) | حصة القطاعات (٪) |
|---|---|---|
| **المالية والتأمين** | 22,241.87 | %63 |
| **الصناعة** | 5,646.18 | %16 |
| **تجارة الجملة والتجزئة** | 1,915.25 | %5 |
| **المعلومات والاتصالات** | 1,238.65 | %3 |
| **أخرى** | 4,393.56 | %12 |
| المجموع | **35,435.5** | |

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

## مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

- يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.
- لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).
- سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.
- تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- التكلفة السنوية لتشغيل أعمال التصنيع في البحرين أقل بنسبة 20-56٪ من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي.
- بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم

المصدر: Bahrain EDB

## اقتصاد اليابان

تعتبر اليابان ثالث أكبر دولة في العالم اقتصاديًا، وتمتلك اقتصاد مبتكر وعالي التقنية ومتقدم. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، يبلغ إجمالي الناتج المحلي لليابان 4.30 ترليون دولار في عام 2022. ومن المتوقع أن يصل الى 4.36 تريليون دولار بحلول عام 2023. وفي عام 2022 نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.75%. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد اليابان بنسبة 1.61% في عام 2023. وفي السنة المالية 2022، انفقت اليابان ما يقارب 3.59% من إجمالي الناتج المحلي الخاص بها في البحث والتطوير. والصادرات الأساسية لدولة اليابان هي السيارات وقطع غيار السيارات وآلات توليد الطاقة ومنتجات الحديد والصلب وأشباه الموصلات والمواد البلاستكية. ومن الجدير بالذكر أن اليابان هي ثالث أكبر دولة مصنعة للسيارات في جميع أنحاء العالم .

تسعى اليابان وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضعت أهداف لزيادة الاستثمار الأجنبي الداخلي المباشر. كما وركزت الدولة على البيئة القانونية والتنظيمية. نظام اليابان التشريعي أصبح أكثر شفافية، كما ان الدولة طورت من أنظمتها لتتماشى مع المعايير العالمية، حيث ان حقوق الملكية الفكرية محمية ومفروضة بشدة. وتاريخيًا، فان القطاعات التي تجذب أكبر استثمار أجنبي مباشر في اليابان هي الآلات الكهربائية والتمويل والتأمين. وعلى الرغم من أن اليابان دولة غنية ومتطورة للغاية، إلا أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنصيب من إجمالي الناتج المحلي يعتبر الأدنى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصادر IMF – World Atlas - Deloitte Insights – Nikkei Asia :

## الناتج المحلي الإجمالي لليابان

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد اليابان بنسبة 1.61% في عام 2023.

| المؤشرات الرئيسية | 2019 | 2020 | 2021ت | 2022ت | 2023ت |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي) | 5,120 | 5,032 | 4,933 | 4,301 | 4,366 |
| الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي) | -0.36 | -4.6 | 1.66 | 1.75 | 1.61 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي) | 40,566 | 39,981 | 39,301 | 34,358 | 35,034 |

ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, October 2022

## الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان

الدول الرئيسية المستثمرة في اليابان هي الولايات المتحدة وسنغافورة وفرنسا، وتتضمن قطاعات الاستثمار الرئيسية قطاعات المالية والتأمين ومعدات النقل والآلات الكهربائية.

### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى اليابان حسب الدولة

| الدول المستثمرة الرئيسية | السنة المالية 2020 |
|---|---|
| الولايات المتحدة | %27 |
| سنغافورة | %15.3 |
| فرنسا | %13.2 |
| هولندا | %9 |
| المملكة المتحدة | %6.2 |
| جزر الكايمان | %5.2 |
| هونغ كونغ | %4.8 |

### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى اليابان حسب القطاع

| القطاعات الرئيسية المستثمرة | السنة المالية 2020 |
|---|---|
| المالية والتأمين | %41.6 |
| معدات النقل | %13.6 |
| الآلات الكهربائية | %9.5 |
| الاتصالات | %8.5 |
| المواد الكيميائية والمستحضرات الطبية | %7.4 |

المصدر:Santander Trade

## مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان

- أحد أكبر الاقتصادات في العالم.
- قوة شرائية قوية.
- طلب كبير على الصعيد المحلي.
- اقتصاد ينمو باستمرار واستقرار قوي للغاية لعدة عقود.
- يتمتع أي مستثمر أجنبي يعمل في السوق اليابانية بسهولة الدخول إلى أسواق آسيوية أخرى بسبب موقعه الجغرافي.
- بيئة عمل مناسبة.
- نظام سياسي مستقر.
- قوة عاملة ذات مهارات عالية.
- تركيز حكومي قوي على الاستثمار في البحث والتطوير.

المصادر: Santander Trade – Japan External Trade Organization

## مدن اليابان ذات القوة الاستثمارية

| المدينة | قوة الاستثمارات |
|---|---|
| طوكيو | • عاصمة اليابان ومركز عالمي للأعمال والتمويل.<br>• الصناعات الرئيسية: الغابات / الأخشاب، السياحة، مصايد الأسماك، البيع بالتجزئة والخدمات اللوجستية ولديها نقاط قوة في البحث والتطوير.<br>• المقر الرئيسي لـ 37 شركة في تصنيف فورتشن غلوبال 500، بما في ذلك شركة سوني وهيتاشي وكانون وراكوتن بالإضافة إلى شركة كاسيو |
| يوكوهاما | • ميناءها هو واحد من أكثر الموانئ أهمية وأكثرها ازدحامًا في شرق آسيا.<br>• الصناعات الرئيسية: التكنولوجيا الحيوية وأشباه الموصلات والشحن وصناعات التكنولوجيا الفائقة.<br>• مقر الشركات الكبرى: شركة نيسان جيه في سي كينوود وإيسوزو |
| أوساكا | • المدينة الرئيسية للقطاع المالي وتضم بورصة أوساكا<br>• الصناعات الرئيسية: السياحة، التجارة / البيع بالتجزئة والغذاء والإلكترونيات، والأدوية والآلات والمواد الكيميائية والبناء.<br>• مقر الشركات الكبرى: شركة شارب وباناسونيك وسانيو |
| كوبه | • مركز عالمي للصناعات الكبيرة في اليابان.<br>• الصناعات الرئيسية: الأجهزة المنزلية الصغيرة والمواد الغذائية ومعدات النقل ومعدات الاتصالات.<br>• مقر الشركات الكبرى: شركة اسيكس وكاواساكي للصناعات الثقيلة وميتسوبيشي موتورز وكوبي ستيل |

المصدر:Investment Monitor

# التجارة بين البحرين واليابان

## نمت الصادرات من اليابان إلى البحرين بنسبة 431% ما بين عامي 2018 و2022

اليابان هي أحد كبار شركاء البحرين التجاريين، إلا أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين انخفض في الفترة 2018 حتى 2022، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين البحرين واليابان بنسبة 19% من 825 مليون دولار في عام 2018 إلى 669 مليون دولار في عام 2022. وعلى مدى الفترة ذاتها، تراجعت حجم الواردات بنسبة 36% من 795 مليون دولار في عام 2018 إلى 511 مليون دولار في عام 2022. إلا أن حجم الصادرات من البحرين إلى اليابان خلال الفترة المذكورة ارتفع بنسبة 431%من 30 مليون دولار في عام 2018 إلى 158 مليون دولار في عام 2022. وتعتبر اليابان ثامن أكبر شريك استيراد للبحرين والشريك الحادي والعشرين في التصدير .

### التجارة الثنائية بين البحرين واليابان (مليون دولار أمريكي)

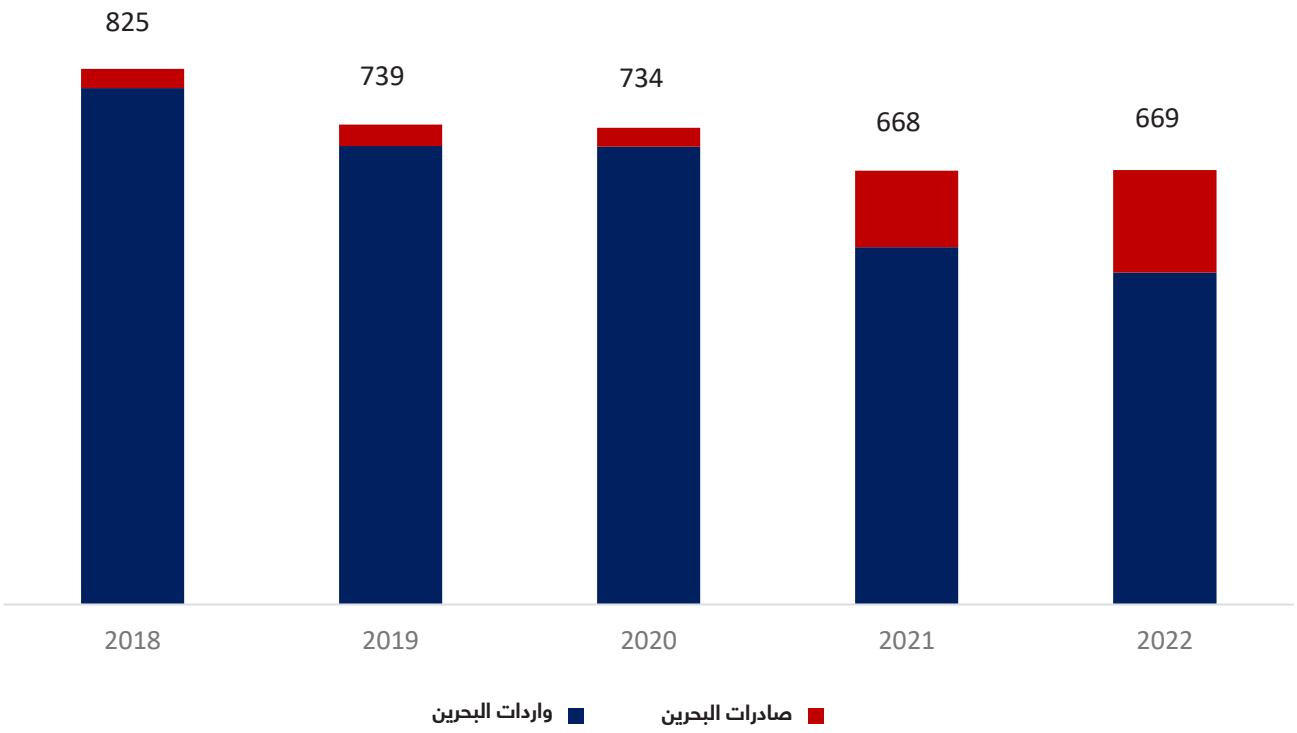

## التجارة الثنائية بين البحرين واليابان (بالدولار الأمريكي)

| السنة | الواردات | الصادرات | الميزان التجاري | حجم التجارة | التغير السنوي بالنسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 794,818,835 | 29,704,082 | -765,114,753 | 824,522,917 | - |
| 2019 | 705,610,229 | 32,906,867 | 672,703,362- | 738,517,096 | %10- |
| 2020 | 704,408,284 | 29,394,379 | 675,013,905- | 733,802,663 | %0.6- |
| 2021 | 550,103,227 | 117,679,047 | 432,424,180- | 667,782,274 | %9- |
| 2022 | 510,823,744 | 157,872,153 | 352,951,591- | 668,695,897 | %0.1 |

### مستويات الشراكة التجارية لليابان مع البحرين

| السنة | الواردات | الصادرات |
|---|---|---|
| 2018 | 6 | 27 |
| 2019 | 7 | 27 |
| 2020 | 7 | 31 |
| 2021 | 8 | 22 |
| 2022 | 8 | 21 |

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

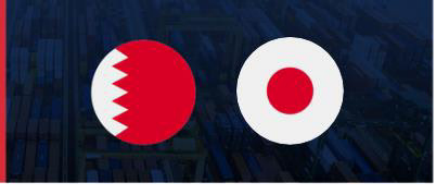

# أبرز الصادرات والواردات بين البحرين واليابان

## واردات البحرين من اليابان

### شهدت 8 من أكبر 10 واردات من اليابان نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 2 منها

في عام 2022 كانت أكبر سلعة استوردتها البحرين من اليابان هي سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تتجاوز 3000 سم3 بقيمة 109 مليون دولار، حيث انخفضت قيمة استيراد هذه السلعة بنسبة 43% مقارنةً بالعام السابق وشكلت 21% من إجمالي الواردات، وكانت ثاني أكبر سلعة تم استيرادها هي اجزاء لأبدان السيارات والعربات وشكلت 8% من إجمالي الواردات وقد نمت بقيمة 23% مقارنةً بعام 2021 أما ثالث أكبر سلعة تم استيرادها فقد كانت سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)سم3 وقد شكلت حوالي 8% من إجمالي الواردات وقد نمت بنسبة 3% مقارنةً بالعام السابق.

| أهم السلع المستوردة من اليابان إلى البحرين في عام 2022 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | السلعة | القيمة (USD) | الحصة (%) | النمو السنوي |
| 1 | سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تتجاوز 3000 سم3 | 279,478,109 | %21 | -43% |
| 2 | غيرها من اجزاء لأبدان السيارات والعربات | 42,208,913 | %8 | %23 |
| 3 | سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)سم3 | 39,633,800 | %8 | %3 |
| 4 | سيارات للنقل العام للاشخاص بمحركات ضغط ( ديزل ونصف ديزل ) | 26,153,572 | %5 | %36 |
| 5 | سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000) سم3 | 21,523,070 | %4 | %15 |
| 6 | سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تزيد عن 3000 م3 | 20,927,110 | %4 | -13% |
| 7 | اطارات من النوع المستعمل للسيارات السياحية والسباق جديدة، من مطاط | 16,509,125 | %3 | %53 |
| 8 | غيرها من عربات ومركبات وسيارات نقل ، وزنها بين (5-20)طن | 13,396,665 | %3 | %40 |
| 9 | أدوات احتكاك للفرامل غير محتوية على حرير صخري (أسبستوس ) | 10,255,717 | %2 | %98 |
| 10 | شمعات الاحتراق | 8,324,850 | %2 | %56 |

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

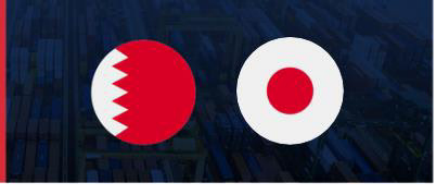

## صادرات البحرين إلى اليابان

**شهدت 2 من أكبر 10 صادرات إلى اليابان نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 6 منها**

صدرت البحرين خلائط من ألمونيوم خام إلى اليابان في عام 2022 بقيمة 108 مليون دولار مما يجعلها أهم سلعة مصدرة. يمثل هذا المنتج 69% من اجمالي صادرات عام 2022 وقد ارتفع تصدير هذا المنتج بنسبة 529% مقارنة بعام 2021. من جانب آخر يعتبر الالومنيوم الخام ، غير المخلوط ثاني أكبر سلعة مصدرة في عام 2022 وقد شكل حوالي 19% من اجمالي الصادرات السنوية وشهد انخفاضاً في التصدير بنسبة 60% مقارنة بعام 2021. وفي المرتبة الثالثة من قائمة المنتجات الرئيسية المصدرة يحل منتج السرطانات المُجمدة والذي يمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات والذي انخفض تصديره بنسبة 14% مقارنة بعام 2021.

| أهم السلع المصدرة من البحرين إلى اليابان في عام 2022 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | السلعة | القيمة (USD) | الحصة (%) | النمو السنوي |
| 1 | خلائط من الومنيوم خام | 108،285،727 | 69% | 529% |
| 2 | الومنيوم خام ، غير مخلوط | 29,622,777 | 19% | -60% |
| 3 | سرطانات ( سلطعون ،أو قبقب ) مقشورة او غير مقشورة، وان كانت مدخنة ، وان كانت مطبوخة قبل أو أثناء عملية التدخين ،و يشمل سرطانات غير مقشورة،مطبوخة بالبخار أو مسلوقة في الماء ، مجمدة | 4،363،922 | 3% | -14% |
| 4 | كورندوم اصطناعى | 3،642،669 | 2% | -13% |
| 5 | مساحيق غير رقائقيه التركيب ، من الومنيوم | 3،055،565 | 2% | 2% |
| 6 | فضلات وخرده نحاس | 2،819،815 | 2% | -43% |
| 7 | غيرها من مصنوعات من الياف زجاجية | 1،751،401 | 1% | -32% |
| 8 | ساعات يد اخر، ليست من معادن ثمينة ،تملأ ذاتيا (اتوماتيكيا) | 917,702 | 0.6% | لا ينطبق |
| 9 | صفائح والواح مسطحة أو محببة من خلائط ألومنيوم تزيد سماكتها عن 0.2 مم ولا تتجاوز 8 مم | 863,414 | 0.5% | لا ينطبق |
| 10 | الواح مستطيله من خلائط الومنيوم، يزيد سمكها عن 0,2 مم | 518,805 | 0.3% | -62% |

## الفرص المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين واليابان، وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية.

يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

### إمكانيات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى اليابان

تتمثل أكبر إمكانات تصدير البحرين غير المستغلة إلى اليابان في خامات ومركزات الحديد المتكتلة ومنتجات الألومنيوم والميثانول.

| | السلعة | إمكانات التصدير غير المستغلة |
|---|---|---|
| 1 | خامات ومركزات الحديد المتكتلة | 34 مليون دولار |
| 2 | سبائك الألومنيوم غير المشكل | 30 مليون دولار |
| 3 | الميثانول " كحول الميثيل " | 2.9 مليون دولار |
| 4 | الحلي والمجوهرات من المعادن الثمينة | 1.2 مليون دولار |
| 5 | الجبن المصنع | 872 ألف دولار |
| 6 | سلك من الألومنيوم غير مخلوط> 7 مم | 746 ألف دولار |
| 7 | ألياف زجاجية أساسية | 727 ألف دولار |
| 8 | اليوريا | 563 ألف دولار |
| 9 | بولي إيثيلين تيريفثالات غير الخلوي، بأشكال مسطحة | 495 ألف دولار |
| 10 | أجهزة الإزالة وغيرها من مستحضرات المرحاض/مستحضرات التجميل | 481 ألف دولار |

المنتج الأول الذي يتمتع بإمكانيات تصدير غير مستغلة من البحرين إلى اليابان هو خامات ومركزات الحديد المتكتلة، مع فجوة تصدير تبلغ 34 مليون دولار. ويتبع ذلك سبائك الألومنيوم غير المشكل، مع فجوة تصدير قدرها 30 مليون دولار. والسلع الرئيسية الثالثة مع إمكانات تصدير غير مستغلة هي الميثانول "كحول الميثيل"، مع إمكانية تصدير غير مستغلة تبلغ 2.9 مليون دولار. تشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى اليابان المجوهرات والأجبان المصنعة

المصدر: International Trade Center, 2022

## إمكانيات الاستيراد غير المستغلة من اليابان إلى البحرين

تتمثل أكبر إمكانيات الاستيراد غير المستغله من اليابان إلى البحرين في الآلات وأغلفة وأنابيب النفط / الغاز وأجزاء من توربينات الغاز.

| | السلعة | إمكانات الاستيراد غير المستغلة |
|---|---|---|
| 1 | آلات أخرى | 27 مليون دولار |
| 2 | غلاف وأنابيب النفط/ أو الغاز | 24 مليون دولار |
| 3 | أجزاء من توربينات الغاز | 8.8 مليون دولار |
| 4 | أكسيد الألمونيوم | 7.8 مليون دولار |
| 5 | أجهزة للأنابيب | 7.1 مليون دولار |
| 6 | حوامل الآلات | 7 مليون دولار |
| 7 | مستحضرات التجميل والمكياج والعناية بالبشرة | 6.5 مليون دولار |
| 8 | قطع غيار الطائرات /أو الهليكوبتر | 5.1 مليون دولار |
| 9 | لوحات تحكم كهربائية | 4.7 مليون دولار |
| 10 | منتجات كيماوية متنوعة | 4.3مليون دولار |

المنتج الأول الذي يتمتع بإمكانية استيراد غير مستغلة من اليابان إلى البحرين هو الآلات الأخرى، مع فجوة استيراد تبلغ 27 مليون دولار، يليه أغلفة وأنابيب النفط / أو الغاز، مع إمكانية استيراد غير مستغلة تبلغ 24 مليون دولار. المنتج الرئيسي الثالث مع إمكانات استيراد غير مستغلة هو أجزاء من توربينات الغاز، مع فجوة استيراد تبلغ 8.8 مليون دولار. تشمل الواردات المحتملة الأخرى من اليابان إلى البحرين أكسيد الألومنيوم وأجهزة للأنابيب.

المصدر: International Trade Center, 2022

## القطاعات الواعدة للاستثمار في اليابان

### العلوم البيولوجية

تمتلك اليابان ثاني أكبر سوق للمنتجات الدوائية في العالم، والذي يشكل 11.7% من السوق العالمية. حيث أنه من بين أكبر 50 شركة أدوية في العالم ، هناك 9 شركات يابانية. أنفقت اليابان 87 مليار دولار على الوصفات الطبية في عام 2019، مما وضعها في الترتيب الثالث في الإنفاق بعد الصين والولايات المتحدة. ازدهر سوق أدوية الوصفات الطبية بسبب ازدهار الأدوية المضادة للسرطان، من بين المنتجات الدوائية البيولوجية الأخرى.

هناك تزايد في طلب خدمات علوم الحياة والمنتجات، حيث يتواجد باليابان أكبر المعمرين بالعالم. ومن المتوقع أن يتخطى عمر 40% من السكان 65سنة بحلول سنة 2055. تستثمر اليابان أكثر في تكنولوجيا الرفاهية لمواجهة التحديات الناجمة عن هذا التطور. كما أن هناك استثمار كبير لهم في الحلول الإبداعية والمنتجات المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة أكبر لحلول للتقانة الطبية حيث تواجه اليابان نقصًا في العمالة. كما وتسعى الشركات اليابانية إلى المزيد من التعاون مع الشركات الأجنبية ، وتسعى إلى المزيد من الابتكار والبحث والتطوير في سياق عالمي.

المصدر: Japan External Trade Organization – Ministry of Foreign Affairs of Denmark in Japan

### البيئة والطاقة

يتمتع قطاع البيئة والطاقة في اليابان بإمكانيات كبيرة للاستثمار نظرًا لخطوات الدولة ومبادراتها نحو أهداف الطاقة المستدامة. لليابان أهداف طموحة فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة ومصادر الطاقة المتجددة، وستعزز على نطاق واسع قدرتها النووية وتطور الرياح البحرية. تهدف اليابان بحلول عام 2030 إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 46% وتهدف إلى ضمان أن يكون لديها مزيج من الطاقة الكهربائية فيما يتراوح بين 36-38% من مصادر الطاقة المتجددة وبين 20-22% من الطاقة النووية. تحتل اليابان المرتبة الثالثة في العالم من حيث الإمكانات التقنية لتوليد طاقة الرياح البحرية بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفقًا للتقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية لسنة 2019. تحتل اليابان المرتبة الثانية في العالم من حيث واردات الفحم والغاز الطبيعي المسال والمرتبة الثالثة من حيث إنتاج الطاقة الكهروضوئية الشمسية.

أطلقت الحكومة اليابانية "استراتيجية التنمية الخضراء نحو الحياد الكربوني لسنة 2050" التي تحدد 14 قطاعا رئيسيا بما فيهم 4 صناعات مرتبطة بالطاقة وهم: صناعة الرياح البحرية، وصناعة وقود الأمونيا، وصناعة الهيدروجين، والصناعة النووية. تركز الحكومة على تطوير هذه الصناعات وجذب الاستثمار من خلالهم فالطاقة المتجددة هي أسرع مصدر مُتنامي لتوليد الطاقة بالاكتفاء الذاتي في اليابان، وقد بذلت اليابان جهوداً عظيمة لإزالة الكربون من إمدادات الطاقة المحلية بالإضافة إلى أنها أطلقت استراتيجية الابتكار البيئي الأولية لتعزيز الابتكار في مجال البيئة والطاقة وفي إنشاء تقنيات رائدة.

المصدر: Japan External Trade Organization – enerdata

## الصناعة التحويلية

الصناعة التحويلية في اليابان متطورة وكبيرة، حيث تشتهر السلع اليابانية بكونها عالية الجودة ومُعمّرة. تعد اليابان ثالث أكبر مُصنّع للسيارات في جميع أنحاء العالم وهي موطن لشركات تصنيع السيارات مثل تويوتا، وهوندا، وميتسوبيشي. شكل التصنيع حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2019 - 2020، مدفوعاً بصناعات السيارات وغيرها من الصناعات المهمة مثل بناء السفن والروبوتات والإلكترونيات. تُعد اليابان موقع تنافسي للتصنيع بسبب تصميم المنتجات المُبتكرة، والمعايير الممتازة، والقوى العاملة عالية المهارة. وتتمتع اليابان علاوة على ذلك ببنية تحتية متطورة للغاية ولدى الشركات المصنعة اليابانية روابط وعمليات عالمية مهمة، لا سيما في جنوب شرق آسيا. رقمنت اليابان سوق التصنيع المحلي بشكل كبير. وأدخلت الدولة 49,900 روبوت صناعي في عام 2019، ومن المتوقع أن تلعب دورًا رئيسيًا في الصناعة التحويلية التي تواجه نقصًا ملحوظًا في العمالة. من الجدير بالذكر أن تطبيق الرقمنة يمتد إلى ما هو أبعد من الصناعة التحويلية كما أنه يظهر أيضًا في البنية التحتية الاجتماعية. وافقت الحكومة اليابانية على الخطة الأساسية الخامسة للعلوم والتكنولوجيا في عام 2016 بعنوان (5,0 المجتمع). وتشير الخطة إلى إدراج التكنولوجيات المتقدمة في جميع الصناعات والحياة الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة القضايا الاجتماعية.

المصدر: Japan External Trade Organization - Asialink Business

## السياحة

شهد سوق السياحة في اليابان تقدمًا كبيرًا، ووصل عدد الزوار الوافدين في عام 2019 إلى 31.88 مليون، وهو رقم قياسي للبلاد بزيادة قدرها 2.2% مقارنة بالعام الذي يسبقه. بالإضافة إلى ذلك، حققت اليابان ما يعادل 46.1 مليار دولار أمريكي في إنفاق السياحة الأجنبية خلال نفس العام. في عام 2020، حققت اليابان إيرادات تقدر بـ 11.40 مليار دولار أمريكي من قطاع السياحة، وشكل هذا حوالي 35% من جميع عائدات السياحة الدولية في شرق آسيا.

نفذت الحكومة اليابانية مبادرات لضمان أن تشكل السياحة حجر الزاوية في استراتيجية النمو في البلاد. تشمل الأمثلة تخفيف متطلبات التأشيرة وتطوير نظام الإعفاء من ضريبة الاستهلاك للزوار الأجانب. علاوة على ذلك، قام القطاع الخاص بتحسين شبكة النقل، بما في ذلك النقل الجوي والسكك الحديدية والموانئ وما إلى ذلك. كما يتم استخدام اللافتات متعددة اللغات والعروض الترويجية المتعلقة بالسياحة الداخلية. يتم دمج التحول الرقمي بشكل متزايد في قطاع السياحة، ويتم استخدامه لمعالجة القضايا الاجتماعية. على سبيل المثال، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مدينة كيوتو لتحليل مزيج من البيانات القديمة وعدد الأشخاص في المواقع السياحية لتزويد المستهلكين بتنبؤات الازدحام المروري التي يمكن أن تؤثر على سلوكهم.

المصدر: Japan External Trade Organization

## تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في عام 2021، بلغت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيمة 449.4 مليار دولار، وتتوقع المجموعة الدولية لأبحاث تحليل السوق والاستشارات أن تبلغ الصناعة قيمة 476.2 دولار أمريكي بحلول عام 2027. دُفعت سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليابان من خلال اعتماد الأجهزة القائمة على إنترنت الأشياء عبر مجموعة من الصناعات بما في ذلك، الإلكترونيات الاستهلاكية والعسكرية والزراعية التشييد وغير ذلك. تصل التقنيات المستندة إلى السحابة والتنقل إلى ذروتها لتقليص التكاليف والمزايا طويلة المدى مما دفع العديد من المنظمات لاعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات وخدمات التواصل مدفوعة بظهور البرامج كخدمة (SaaS)، والاتصالات السلكية واللاسلكية كخدمة تطبيقات(Taas)

استثمرت الحكومة اليابانية بشكل ملموس في البنية التحتية المتطورة والمتقدمة وشرعت في العديد من مشاريع التحديث والتحسين والتي تؤدي إلى زيادة الصناعة. زاد الطلب على تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظرًا لدمج الوكالات الحكومية التكنولوجيا في عمليات توصيل خدمات الجودة. سوف يستمر تطوير استراتيجية E-Japan ، التي تركز على نمو مشاريع الحكومة الإلكترونية المحلية ، في دفع السوق نحو تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: Imarc Group

## الخاتمة

تعتبر اليابان ثامن أكبر شريك استيراد للبحرين والشريك الحادي والعشرين في التصدير، ويعتبر التبادل التجاري رابطاً قوياً بين العلاقات بين البلدين. وعلاوة على ذلك، وقعت كلا البلدين العديد من اتفاقيات ومذكرات تفاهم على نطاق القطاعات. وعلى الرغم من انخفاض حجم التجارة بين البحرين واليابان بنسبة 19% بين عام 2018 و2022، الا ان الصادرات البحرينية لليابان ارتفعت بنسبة 431% خلال ذات الفترة. وهناك فرصاً كبيرة لعلاقات اقتصادية أكبر بين البحرين واليابان باستغلال فرص التجارة غير المستغلة والاستثمار المباشر والتعاون بين البلدين القطاعات الواعدة الرئيسية التي تمت الإشارة اليها في هذا التقرير.

## المصادر:


- Ministry of Foreign Affairs Bahrain
- Information and e-Government Authority
- Ministry of Finance and National Economy
- Bahrain EDB
- Embassy of the Kingdom of Bahrain in Japan
- Heritage
- S&P Ratings
- IMF
- UNDP Human Development Reports
- UNCTAD
- Enerdata
- Imarc Group
- Asialink Business
- Investment Monitor
- OEC
- World Bank
- Statistics Bureau of Japan
- International Trade Administration
- Deloitte Insights
- Nikkei Asia
- International Trade Center
- Japan External Trade Organization
- Ministry of Foreign Affairs of Denmark in Japan

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .